مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 21 مايو 2023
Volume 21 May 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ

محددات النمو الاقتصادي في ليبيا
دراسة قياسية للفترة 1985 – 2020

أسامة محمد الصالح
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية / جامعة صبراتة
osama.elsalih@sabu.edu.ly

المستخلص:
تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل أهم محددات النمو الإقتصادي في ليبيا للفترة ما بين 1984 و 2020، وباستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag ARDL) أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين النمو الإقتصادي وكلاً من الصادرات والواردات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف وجودة المؤسسات، كما أظهرت النتائج أن الصادرات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف تحمل تأثير طردي على النمو الإقتصادي بينما كانت الواردات وجودة المؤسسات ذات تأثير عكسي على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فقد كانت الصادرات والواردات واستقرار سعر الصرف تحمل نفس التأثير في الزمن الطويل ولكن عدد السكان وجودة المؤسسات لم يكن لهما تأثير معنوي احصائياً على النمو الإقتصادي في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: النمو الإقتصادي، عدد السكان، الصادرات، الواردات، استقرار سعر الصرف، جودة المؤسسات.

Abstract :
This paper aims to investigate the determinants of economic growth in Libya during the period of 1984 – 2020 using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). The results of the Bounds test demonstrated a long-run cointegration relationship between economic growth and exports, imports, population, exchange rate stability, and institutional quality. More so, the results of the Unrestricted Error Correction Model found that all the investigated variables are key determinants of the economic growth in the long run. Specifically,

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

exports, population, and exchange rate stability all have a positive and significant effect on economic growth, while imports and institutional quality both have negative and significant effects on economic growth. In the short run, exports, imports, and exchange rate stability have the same effect as in the long run; however, population and institutional quality have insignificant effects.

Key words: economic growth, ARDL model, exports, imports, population, exchange rate stability, institutions quality.

المقدمة:

يتصدر موضوع النمو الإقتصادي اهتمام المفكرين والباحثين في مجال علم الإقتصاد منذ زمن طويل، وتهتم به كل دول وحكومات العالم المتقدم منها والنامي، كونه الوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية واستدامتها، فالدول النامية تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية للرقي بمجتمعاتها كما تسعى الدول المتقدمة إلى استدامة التنمية الإقتصادية التي تم تحقيقها والمحافظة عليها، فالنمو الإقتصادي وسيلة للرفع من مستوى المعيشة والتقليل من الفقر، وخلق فرص عمل جديدة في المجتمع وزيادة مستوى الدخل وتحقيق العدالة الإجتماعية، وزيادة إيرادات الدولة، وتحسين الخدمات والبنى التحتية، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وتعزيز العلاقات بين الدول.

لذالك فإن تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية والمحافظة عليها لسنوات طويلة بغية الوصول إلى تحقيق هدف التنمية الإقتصادية المنشود يُعتبر عملية طويلة ومعقدة تشمل في طياتها العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على النمو الإقتصادي، ولهذا فقد اهتمت العديد من المدارس الفكرية والنظريات الإقتصادية بتقديم مجموعة من محددات والعوامل التي أظهرت التجارب العملية جدواها ومدى تأثيرها على المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالنمو الإقتصادي، إلا أنه وفي بعض الأحيان وُجد أن هذه العوامل والمحددات تتفاعل مع بعضها لتخلق بعض النتائج والآثار غير المرغوب فيها، كما أن هذه النتائج والآثار قد تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف المحيطة باقتصاد كل دولة.

ليبيا كغيرها من الدول النامية تسعى منذ عقود إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، وتحسين الأوضاع والظروف الإقتصادية بغية الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، إلا أن المناخ العام في ليبيا فرض العديد من التحديات أمام مسيرة النمو والتنمة الإقتصادية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

المأمولة منذ عقود، فبعد اكتشاف النفط والبدء في إنتاجه وتصديره وتحقيق معدلات نمو عاليه في شتى مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية وفق خطط تنموية شاملة في فترة كانت تتسم فيها البلاد بالإستقرار السياسي والإقتصادي والحرية الإقتصادية وريادة القطاع الخاص للأنشطة الإقتصادية، دخلت بعدها البلاد في حالة من التخبط وعدم الإستقرار السياسي والتوجه بالبلاد نحو النظام الإشتراكي ليضع البلاد في حالة من عدم الإستقرار الإقتصادي الذي لم يحقق سوى هيمنة الدولة على مقدرات الحياة الإقتصادية والسياسية وإقصاء القطاع الخاص وتجريم أنشطته ومصادرة أملاكه بتأميم المشاريع والشركات الخاصة، الأمر الذي سبب في ظهور خلل هيكلي كبير لازم إقتصاد البلاد لأكثر من أربعة عقود جعل من إنتاج النفط النشاط الوحيد المنتج والمهيمن على مصادر الدخل للدولة، وصل به الحال ليمثل أكثر من 90% من إجمالي صاردات الدولة، وأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، وأصبح هدف تنويع مصادر الدخل في البلاد تحدياً كبيراً إلى جانب تحقيق معدلات نمو إقتصادي مقبولة في ظل هذا الخلال الهيكلي التاريخي وإعتماد إقتصاد الدولة على مورد إقتصادي ناضب كمصدر للدخل.

مشكلة البحث :

في ضوء ما تقدم من طرح حول أهمية دراسة وتحليل محددات النمو الإقتصادي، وفي ضوء الوضع الراهن والسمات والمميزة العامة للإقتصاد الليبي فان مشكلة هذه الدراسة تتمثل في التعرف على أهم محددات النمو الإقتصادي ومعرفة أثارها المتوقعة في الإقتصاد الليبي، وبذالك فان هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤلين التاليين:

- ما هي أهم محددات النمو الإقتصادي في ليبيا؟
- ما هي طبيعة تأثير هذه المحددات على النمو الإقتصادي في ليبيا؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم محددات النمو الإقتصادي في ليبيا.
2. تحديد طبيعة تأثير محددات النمو الإقتصادي في ليبيا.
3. دراسة تأثير بعض المحددات غير التقليدية للنمو الإقتصادي في ليبيا.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع محددات النمو الإقتصادي في ليبيا باستخدام المنهج الكمي لاستخلاص نتائج قياسية حول أهم محددات النمو الاقتصادي، وطبيعة تأثيرها في الإقتصاد الليبي في الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى سنة 2020.

الدراسات السابقة:

يحتل موضوع النمو الإقتصادي مكاناً بارزاً في أدبيات الفكر الإقتصادي بداية من أفكار المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكنزية، فقد اهتمت هذه النظريات بتحديد العوامل التقليدية المحددة للنمو الإقتصادي كرأس المال والعمل والموارد الطبيعية والتقدم التقني، وما تبع ذالك من طرح ونقاش لفاعلية هذه المحددات لفترة طويلة من الزمن، بعدها أتت العديد من النظريات والنماذج الإقتصادية الحديثة لدراسة لتفسير مجموعة جديدة من محددات النمو الإقتصادي مثل الإنفتاح الإقتصادي، والإستثمار الأجنبي المباشر، والبحث والتطوير والتدريب، والإستقرار الإقتصادي والسياسي والحرية الإقتصادي، وأساليب الإدارة وجودة مؤسسات الدولة، والمحافظة على البيئة، وما إلى ذالك من المحددات التي أُثبتت فاعليتها في التأثير على النمو الإقتصادي (شيهات، 2022). لذالك نجد الكثير من الدراسات التطبيقية التي أجريت لبحث واختبار فعالية هذه المحددات على النمو الإقتصادي في إقتصادات جُل الدول المتقدمة والنامية، ومن بين هذه الدول ليبيا، حيث نجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة وتحليل أثر محددات النمو الإقتصادي في فترات مختلفة.

فنجد أن دراسة **بشير بلّق (2021)** بحثت مدى وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين الإستثمار العام وبعض المتغيرات الإقتصادية، وعلى رأسها النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962 – 2010، وباستخدام منهجية جوهانسن واختبار الحدود للتكامل المشترك، أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة توازنية مستقرة بين الإستثمار العام والنمو الإقتصادي في القطاع غير النفطي والقطاع السلعي.

وفي دولة أخرى تشترك مع ليبيا في صفة الإعتماد على قطاع النفط، أجرت **فضيلة ملوح و علي مكيد (2020)** دراسة قياسية لبحث محددات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990 – 2018 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لتثبت الدراسة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

أن الإنفاق العام ورأس المال المادي والبشري والإنفتاح التجاري وعرض النقود من أهم محددات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما دراسة **حسن الحويج (2019)** فقد استخدمت نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة بصيغتيه الخطية وغير الخطية لدراسة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في ليبيا، لتجد علاقة تكاملية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي وكلاً من رأس المال المادي والقوى العاملة والإستثمار في رأس المال البشري، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة علاقة عكسية تربط بين الإنفاق على التعليم – الذي تم استخدامه كمتغير للإستدلال على أثر الإستثمار في رأس المال البشري – والنمو الإقتصادي.

وكذالك استخدم **أبوبكر دلعاب (2018)** نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، لدراسة محددات النمو الإقتصادي في ليبيا للفترة 1980–2015 لتجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكلاً من الإنفاق الإستهلاكي والصادرات، وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الإستثماري.

أما في دراسة **سعاد عريقيب (2018)** التي أجريت للتحقق من دور الصادرات والإستثمار والقوى العاملة في النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962 – 2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك لنموذج الإرتباط الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة وسببية جرنجر، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية طويلة المدى بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والإستثمار والسكان كمتغير دال على القوى العاملة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، في حين أظهر نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طردية معنوية في الزمن الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ولم تثبت هذه العلاقة مع الإستثمار والسكان.

وفي دراسة لأثر النمو السكاني على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2013 إستخدم **محمد الغول (2018)** نموذج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى لتظهر نتائج هذه الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة المدى وعلاقة طردية بين معدل النمو السكاني والناتج المحلي الإجمالي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

أما في دراسة **صالح الطويل (2018)** لتقييم دور القطاع المصرفي في التنمية الإقتصادية، التي استخدم فيها طريقة المربعات الصغرى لتظهر النتائج وجود أثر إيجابي للائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2013.

وفي دراسة على مستوى مجموعة دول في شمال أفريقيا وهي مصر تونس والجزائر والمغرب للفترة 1990 – 2016، باستخدام الألواح التجميعية للبيانات(Panel Data)، أظهرت نتائج دراسة **فاطمة بن زيدان (2018)** أن العوامل الطبيعية والجغرافية ورأس المال البشري والإنفتاح التجاري وجودة الحكومة من أهم محددات النمو الإقتصادي.

ومن ناحية أخرى اهتمت دراسة **سهام علي وعبد الله نور الدين (2017)** ببحث العلاقة بين التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 2013، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة واختبار السببية، لتظهر النتائج وجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرين، وأن التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت ذو تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي في الزمن الطويل.

ومن باب الإهتمام بدراسة أثر المحددات غير التقليدية للنمو الإقتصادي، اهتمت دراسة **يوسف مسعود وسامي ساسي (2017)** ببحث أثر الفساد والإستقرار السياسي بالإضافة إلى الإستثمار المحلي والأجنبي على النمو الإقتصادي للفترة 1996 – 2016 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، حيث أظهرت النتائج أن الفساد والإستقرار السياسي من أكبر معوقات النمو الإقتصادي، مع وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي والإستثمار المحلي مع النمو الإقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

وفي الجزائر أيضا أجرى **مصباح زروخي (2017)** دراسة لبحث محددات النمو الإقتصادي للفترة 1993 – 2015 باستخدام طريقة المربعات الصغرى، لتظهر النتائج أن الإنفاق العام وسعر الصرف ومعدل التشغيل ومعدل التضخم من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الإقتصادي.

وعلى العكس من دراسة عريقيب، أظهرت نتائج دراسة **سهام علي (2013)** التي أجريت باستخدام منهجية جوهانس للتكامل المشترك واختبار السببية لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات للفترة 1980 – 2006،عدم وجود علاقة تكامل

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات ومن الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال مجموعة الدراسات السابقة التي تم استعراضها والمحددات التي تناولتها وأهم النتائج التي توصلت إليها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى بحث وتحليل أثر مجموعة من أهم محددات النمو الإقتصادي التي تم استخدامها في مجموعة من الدراسات السابقة وهي الصادرات والواردات وعدد السكان، بالإضافة إلى دراسة أثر استقرار سعر الصرف وجودة المؤسسات كأحد أهم المحددات التي لم يتم دراسة تأثيرها من قبل على النمو الإقتصادي في ليبيا، وخصوصاً في ظل الظروف التي تمر بها البلاد من انخفاض لقيمة العملة المحلية في الأسواق الموازية، وانخفاض تصنيف المؤسسات الليبية في العديد من المؤشرات العالمية للشفافية وجودة المؤسسات ومكافحة الفساد.

المنهجية والبيانات:

1. المنهجية:

تتبع هذه الدراسة المنهج الكمي عن طريق نماذج الإنحدار المستخدمة في الإقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية، وذالك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag ARDL Model) في صيغته المطورة والمعروفة باختبار الحدود (Bounds Test approach)، ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model UECM).

يقوم هذا النموذج على فكرة الإنحدار الذاتي الذي يكون فيه المتغير التابع متغير مستقل بجانب المتغيرات المستقلة الأخرى، وذلك لقياس مدى تأثير المتغير التابع على نفسه في فترات الإبطاء، ما يميز هذا النموذج هو ملائمته للاستخدام في حالة اختلاف درجة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة (أى لا يجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة أو متكاملة من نفس الدرجة)، شرط ألاّ تكون هذه السلاسل ساكنة أو متكاملة عند الفرق الثاني، كما أنه ملائم للعينات الصغيرة، وكذالك في حالة داخلية المتغيرات المستقلة، إضافة إلى ذالك فإن هذا النموذج يوفر استخدام درجات إبطاء مختلفة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكما أن النتائج يمكن الحصول عليها للأجل القصير والأجل الطويل.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

1.1. اختبار جذر الوحدة (Unit Root –Stationary– Test):

إن إجراء اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة سكون السلاسل الزمنية خطوة مفصلية ومهمة جداً لمعرفة مدى ملائمة خصائص سلاسل البيانات لمتطلبات استخدام النماذج القياسية لضمان الاستخدام الأمثل لهذه النماذج والحصول على نتائج دقيقة وموثوقة، وبالرغم من وجود الكثير من اختبارات جذر الوحدة التي يمكن استخدامها في هذا المجال، إلا أنه وبعد أن طرح بيرون (Perron,1989) أفكاره حول إعادة النظر في استخدام اختبارات جذر الوحدة التقليدية مثل اختبار (ADF, KPSS, PP, LM …) والنتائج المتحصل عليها في حالة وجود تغيرات هيكلية في سلاسل البيانات، أصبح التفريق بين مدى ملائمة الاختبار للتغيرات الهيكلية من عدمه أمراً مهماً لضمان الحصول على نتائج صحيحة وموثوقة، حيث أثبت بيرون أن وجود تغيرات هيكلية في الإتجاه العام لسلاسل البيانات وخاصة تلك التغيرات الناتجة عن الصدمات الخارجية تؤثر في نتيجة الاختبار المتعلق برفض أو قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة حتى وإن كانت صحيحة (Carrion–i–Silvestre et al. 2009). لذالك تم تطوير العديد من اختبارات جذر الوحدة التي تضع في الإعتبار وجود تغيرات هيكلية في سلاسل البيانات، وما إذا كانت نقاط هذه التغيرات معلومة أو مجهولة، سواء في حالة وجود نقطة تغير هيكلي واحدة أو نقطتي تغير هيكلي مثل (Fourier ADF test, ZA test, LM test, Fourier GLS test) أو وجود نقاط تغيرات هيكلي متعددة مثل اختبار (MSB GLS test) الذي قدمه سيلفيستر وآخرون (Carrion–i–Silvestre et al. 2009) كتطوير لاختبار جذر الوحدة التقليدي (ADF) عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares GLS) لنزع الاتجاه العام في سلاسل البيانات، من مميزات هذا الاختبار أنه يستخدم في وجود تغيرات هيكلية متعددة تصل حتى خمسة تغيرات، سواء كانت معلومة أو غير معلومة وتحديد نقاط هذه التغيرات، إلا أن قاعدة اتخاذ القرار حول رفض أو قبول فرضية العدم في هذا الاختبار تكون عكس الاختبارات التقليدية، حيث ترفض فرضية العدم عندما تكون القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة، وأن القيم الحرجة التي يوفرها هذا الاختبار هي القيمة المقابلة لمستوى المعنوية 5% فقط (Gokmenoglu, K et al. 2021).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

وبالتالي فإن هذه الدراسة تستخدم اختبار(MSB GLS) نظراً لوجود العديد من التغيرات الهيكلية في سلاسل البيانات المستخدمة كما هو ظاهر بالشكل (1)، وخصوصا في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات بسبب تأثرها بأسعار النفط وإيرادات الدولة المعتمدة كلياً على إنتاج وتصدير النفط، بالإضافة إلى التغيرات الناتجة عن الدورات الإقتصادية والتغيرات السياسية والإقتصادية التي مرت بها البلاد طول فترة الدراسة.

بشكل عام يتم توظيف نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL Model) بعد إجراء اختبار جذر الوحدة، بداية بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ثم إخضاع النتائج المتحصل عليها من هذا النموذج للاختبارات التشخيصية لمشاكل الإنحدار، والتي تتمثل في اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات حد الخطأ (البواقي)، واختبار الإرتباط الذاتي بين بيانات حد الخطأ، واختبار تجانس تباين حد الخطأ، بالإضافة إلى اختبار استقرار النموذج، وبالتالي إذا أثبتت كل هذه الاختبارات سلامة النموذج من مشاكل الإنحدار، يتم إجراء اختبار الحدود لإثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، فإذا حدث وأن أثبتت نتائج هذا الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات احصائياً يمكن بعدها الحصول على معاملات علاقة التكامل المشترك باستخدام اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) ومن ثم يتم تقدير معاملات العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM). وتأخذ الصيغة العامة لنموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة شكل المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \sum_{t-i}^{p} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \delta_i \Delta X_{t-i} + \epsilon_i \qquad (1)$$

وبهذا يمكن صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة في المعادلة التالية:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

$$\Delta lnGDP_t = \beta_0 + \beta_1 lnGDP_{t-1} + \beta_2 lnEX_{t-1} + \beta_3 lnIM_{t-1} + \beta_4 lnPOP_{t-1} + \beta_5 EXS_{t-1} + \beta_6 IQ_{t-1} + \sum_{t-i}^{p} \alpha_1 \Delta lnGDP_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \alpha_2 \Delta lnEX_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \alpha_3 \Delta lnIM_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \alpha_4 \Delta lnPOP_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \alpha_5 \Delta EXS_{t-i} + \sum_{t-i}^{q} \alpha_6 \Delta IQ_{t-i} + \epsilon_i \quad (2)$$

حيث أن ($\Delta lnGDP_t$) يمثل الفرق الأول للمتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي المستخدم للإستدلال على النمو الإقتصادي، و(β_0) هو الحد الثابت لنموذج الإنحدار، و(β_1) هو معامل تصحيح الخطأ للنموذج، والمعاملات (β_2،β_3،β_4،β_5،β_6) هي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل للصادرات ($lnEX$) والواردات ($lnIM$) وعدد السكان($lnPOP$) واستقرار سعر الصرف (EXS) وجودة المؤسسات (IQ) على التوالي. أما المعاملات (a_2،a_3،a_4،a_5،a_6) فهي معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

1.2. اختبار الحدود (Bounds Test):

يُستخدم اختبار الحدود في التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات، وذالك باختبار العلاقة بين الحد الأدنى الذي يفترض عنده أن كل المتغيرات ساكنة ومتكاملة عند المستوى I(0) والحد الأعلى الذي يفترض أن كل المتغيرات ساكنة ومتكاملة عند الفرق الأول I(1)، وهنا يستخدم اختبار الحدود نموذج إنحدار تصحيح الخطأ المقيد (Conditional Error CorrectionCEC) واختباري (F) و(t) لاختبار فرضية العدم التي تعبر عن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا كانت قيمة احصائية اختبار (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى I(1) فإن فرضية العدم ترفض مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات، أما إذا كانت احصائية (F) أقل من الحد الأدنى I(0) فإن فرضية العدم تقبل، أما إذا وقعت احصائية (F) بين الحدين الأعلى والأدنى فإن نتيجة الاختبار تكون غير محدّدة، وكذالك يمكن استخدام قيمة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

احصائية اختبار (t) للإستدلال على نفس النتيجة ودعم نتيجة اختبار (F)(Pesaran et al, 2001).

1.3. اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

بعد ثبوت وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار الحدود، يمكن الحصول على معاملات هذه العلاقة بإجراء اختبار التكامل المشترك في نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة، هذه المعاملات التي يوفرها اختبار التكامل المشترك تؤخذ من نموذج انحدار تصحيح الخطأ المقيد (CEC) الذي تم استخدمه في اختبار الحدود، لتظهر النتائج نوع وقوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال المعاملات المقابلة لكل متغير.

1.4. نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات وتقدير معاملات هذه العلاقة،يمكن تقدير معاملات العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، الذي تُظهر نتائجه قوة وطبيعة ومعنوية العلاقة من خلال إشارة وقيمة معاملات الإنحدار المقابلة لكل متغير مستقل في الأجلين الطويل والقصير، بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ الذي يستدل منه على جودة النموذج وموثوقية النتائج وسرعة تصحيح الأختلالات التي قد تحدث في الزمن القصير والعودة إلى التوازن في الزمن الطويل.

2. البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات كمية ثانوية، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات وعدد السكان من قاعدة بيانات البنك الدولي. أما فيما يخص بيانات متغير استقرار سعر الصرف والمتغيرات المستخدمة في حساب متغير جودة المؤسسات فقدتم جميعها من قاعدة بيانات مؤسسة (PRS Group)1.

1PRS Group مؤسسة متخصصة في إعداد مجموعة من البيانات والمؤشرات الجيوسياسية، تتمثل في 22 مؤشر لتقييم الأبعاد السياسية والإقتصادية والمالية لبلدان العالم، تصدر في نشرة سنوية تحت إسم (International Country Risk Guide ICRG)،هذه البيانات ذات موثوقية وقيمة عالية، تستخدم في إجراء البحوث العلمية، كما تستخدم من قبل شركات الإستثمار الدولي لتقييم مخاطر الإستثمار في دول العالمhttps://www.prsgroup.com.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

فيما يخص المتغير التابع فإن هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة تستخدم الناتج المحلي الإجمالي للإستدلال على النمو الإقتصادي، فهو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية المستخدمة والمعتمدة لدى الكثير من المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، لكونه مقياس شامل لقيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة (مهند السلمان و أحمد البكر، 2016)، وبالتالي فإن الإهتمام واسع وكبير من طرف علماء وباحثين علم الإقتصاد لدراسة وبحث العوامل أو المحددات التي تؤثر في النمو الإقتصادي عن طريق هذا المؤشر.

أما فيما يخص بيانات متغير جودة المؤسسات فقد تم حسابها من خلال تجميع بيانات أربع متغيرات أخرى وهي: مؤشر استقرار الحكومة، ومؤشر الديمقراطية، ومؤشر البيروقراطية، ومؤشر مكافحة الفساد، باستخدام منهجية تحليل المكون الرئيسي (Principle Component Analysis)، هذه المنهجية متبعه في العدد من الدراسات والبحوث العلمية (بن زيدان (2018), Elsalih et al. (2021), Elsalih et al. 2020 ,Usman et al. 2020). بشكل عام فإن منهجية تحليل المكون الرئيسي (PCA) هي عبارة عن طريقة احصائية قدمها كارل بيرسون سنة 1901، لتستخدم في تحليل البيانات والتنبؤ بقيم مجموعة كبيرة من البيانات في شكل مكون رئيسي واحد، أو عدد أقل من المكونات الرئيسية، وذالك عن طريق استخدام المعلومات الأساسية في البيانات الأصلية والمحافظة عليها لتظهر في المكون الرئيسي. والجدول التالي يبين المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، والرموز المشيرة إليها، ووحدات قياسها، والأثر المتوقع لكل متغير مستقل على المتغير التابع، بالإضافة الى مصادر هذه البيانات.

جدول رقم (1) وصف متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	البيانات	الأثر المتوقع	مصدر البيانات
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	مليون دولار		قاعدة بيانات البنك الدولي
الصادرات	EX	مليون دولار	+	قاعدة بيانات البنك الدولي
الواردات	IM	مليون دولار	-	قاعدة بيانات البنك الدولي
عدد السكان	POP	مليون نسمة	+	قاعدة بيانات البنك الدولي
استقرار سعر الصرف	EXS	مؤشر	+	قاعدة بيانات مؤسسة PRS
مكافحة الفساد		مؤشر		قاعدة بيانات مؤسسة PRS

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

استقرار الحكومة		مؤشر		قاعدة بيانات مؤسسة PRS
البيرقراطية		مؤشر		قاعدة بيانات مؤسسة PRS
الديمقراطية		مؤشر		قاعدة بيانات مؤسسة PRS
جودة المؤسسات	IQ	مؤشر	+	نتائج منهجيةPCA

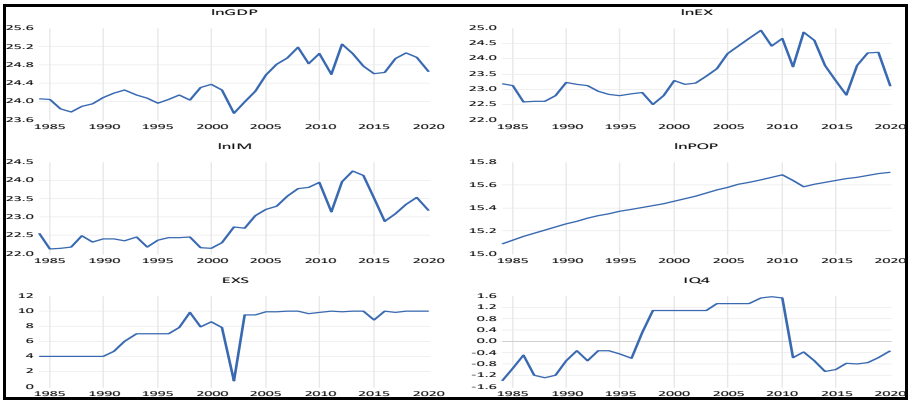

الشكل رقم (1): الشكل البياني لسلاسل بيانات متغيرات الدراسة

تحليل النتائج:

بداية باختبار جذر الوحدة ونتائجه الواردة في الجدول (2) والتي تُظهر نقاط التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات بجانب نتيجة اختبار جذر الوحدة لكل متغير، حيث تُظهر النتائج أن السلاسل الزمنية لبيانات كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وعدد السكان وجودة المؤسسات كانت غير ساكنة في المستوى(0)I، وذالك لأنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تدل على وجود جذر وحدة في البيانات، وأما السلاسل الزمنية لبيانات الواردات واستقرار سعر الصرف فكانت ساكنة في المستوى I(0) وذالك برفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%، وبعد أخذ الفرق الأول لسلاسل بيانات الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وعدد السكان وجودة المؤسسات أصبحت هذه السلاسل ساكنة، ليتضح أن هذه المتغيرات مستقرة ومتكاملة عند الفرق الأول I(1)، ومما سبق فإن هذه النتائج تؤكد ملائمة خصائص السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المستخدمة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

لمتطلبات استخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة (MSB GLS Unit Root Test)

المتغير	الرمز	احصائيات الاختبار	القيمة الحرجة %5	درجة استقرار المتغير	التغيرات الهيكلية للسنوات
الناتج المحلي الإجمالي	lnGDP	0.1798	0.1233	I(1)	1993، 2001، 2007، 2011، 2016
الصادرات	lnEX	0.1661	0.1162	I(1)	1997، 1998، 2007، 2011، 2016
الواردات	lnIM	0.1168**	0.1270	I(0)	1987، 2001، 2007، 2011، 2016
عدد السكان	lnPOP	0.1678	0.1094	I(1)	1987، 1993، 2000، 2008، 2012
استقرار سعر الصرف	EXS	0.1167**	0.1282	I(0)	1990، 1994، 1998، 2002، 2014
جودة المؤسسات	IQ	0.1694	0.1049	I(0)	1987، 1991، 1996، 2010، 2014
الناتج المحلي الإجمالي	D(lnGDP)	0.1276**	0.1486	I(1)	
الصادرات	D(lnEX)	0.1130**	0.1334	I(1)	
عدد السكان	D(lnPOP)	0.1682**	0.1762	I(1)	
جودة المؤسسات	D(IQ)	0.1352**	0.1706	I(1)	

- المصدر: نتائج الاختبار من برنامج Gauss 23.
- (**) تدل على رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوى معنوية 5%.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- قاعدة القرار لاختبار (MSB GLS unit root test) تكون برفض فرضية العدم عندما تكون القيم الاحصائية للاختبار أصغر من القيم الحرجة(Gokmenoglu, K et al. 2021) ،والقيم الحرجة المتوفرة لهذا الاختبار هي لمستوى معنوية 5% فقط.

الاختبارات التشخيصية لمشاكل الإنحدار واستقرار النموذج:

في الجداول (3)، (4)، (5) توجد نتائج الاختبارات التشخيصية لمشاكل الإنحدار والتي تدل على سلامة النموذج من هذه المشاكل، بالإضافة إلى نتائج اختبار استقرار النموذج الواردة في الشكل (2) والتي تدل على استقرار النموذج وخلوه من أي صدمات قد تؤثر على نتائج نموذج الانحدار، إضافة إلى ذالك فقد تم توظيف اختبار (Walid test) لاختبار المعنوية الكلية لمعاملات للعلاقة بين المتغيرات، وذالك باختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات العلاقة بين المتغيرات تساوي الصفر، حيث أظهرت نتائج الاختبار الواردة في الجدول (6) أن هذه الفرضية مرفوضة احصائياً عند درجة معنوية 1%، لتؤكد هذه النتيجة أن كل معاملات العلاقة ذات تأثير معنوي. وبالتالي يمكننا إجراء اختبار الحدود لتشخيص مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (Jarque-Bera Test)

Series	Sample	Obs	Mean	Median	Std.Dev.	Jarque-Bera	Probability
Residuals	1987 2020	34	0.0002	0.00442	0.076503	0.478539	0.787203
Null hypothesis: Residual are normally distributed							

جدول رقم (4) نتائج اختبار الإرتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Test)

F-statistic	0.01288	Prob. F(2,19)	0.9872
Obs*R-squared	0.0460	Prob. Chi-Square(2)	0.9772
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			

جدول رقم (5) نتائج اختبار تجانس تباين حد الخطأ (Breusch-Pagan-Godfrey Test)

F-statistic	1.0455	Prob. F(13,20)	0.4510
Obs*R-squared	13.7572	Prob. Chi-Square(13)	0.3911
Scaled explained SS	4.5151	Prob. Chi-Square(13)	0.9843
Null hypothesis: Homoskedasticity			

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

جدول رقم (6) نتائج اختبار معنوية معاملات الإنحدار (Wald Test)

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	890241.6	(13, 21)	0.0000
Chi-square	11573141.8	8	0.0000
Null Hypothesis: C(1) = C(2) = C(3) = C(4) = C(5) = C(6) = C(7) = C(8) = C(9) = C(10) = C(11) 0			

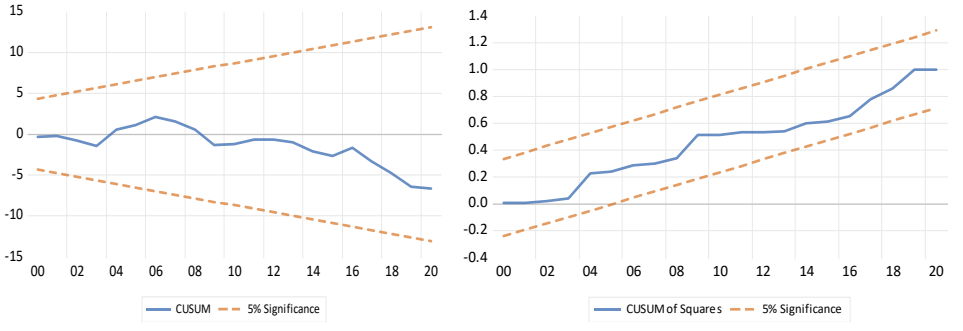

شكل رقم (2) نتائج اختبار استقرار النموذج (CUSUM & CUSUM of Squares)

اختبار الحدود والتكامل المشترك

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (7) لاختبار الحدود يتضح أن قيمة احصائية اختبار (F) أكبر من الحد الأعلى لمستوى المعنوية 1% وكذالك الحال بالنسبة لقيمة احصائية اختبار (t)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود علاقة تكامل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 1%.

جدول رقم (7): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

	Test Statistic	10%		5%		1%	
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F test	6.3813	1.81	2.93	2.14	3.34	2.82	4.21
T test	-4. 7602	-1.6	-3.5	-2	-3.8	-2.6	-4.4
Null Hypothesis: No Levels Relationship							

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

أما فيما يتعلق بتقدير معاملات علاقة التكامل المشترك طويلة المدى، فإن النتائج الواردة في الجدول (8) تظهر معنوية العلاقة بين النمو الإقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة،حيث ظهر تأثير كلاً من الصادرات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف بأثر طردي على النمو الإقتصادي، أما جودة المؤسسات والواردات فقد كانت ذات أثر عكسي على النمو الإقتصادي، إلا أن أثر الواردات لم يكن معنوي احصائياً.

جدول رقم (8): نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.0001	4.3696	0.1298	0.5674	lnEX(-1)	الصادرات
0.6774	-0.4202	0.1486	-0.0624	lnIM(-1)	الواردات
0.0000	6.0415	0.1323	0.7993	lnPOP(-1)	عدد السكان
0.0853	1.7814	0.0187	0.0334	EXS	استقرار سعر الصرف
0.0003	-4.1488	0.0403	-0.1672	IQ (-1)	جودة المؤسسات

تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل للعلاقة بين المتغيرات:

بناءً على النتائج المتحصل عليها من نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) الواردة في الجدول (9) لتقدير العلاقة بين النمو الإقتصادي والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل والأجل القصير بفترات إبطاء (1,0,1,1,0,1) للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي،تظهر النتائج أن معامل تصحيح الخطأ ذو قيمة سالبة ومعنوي احصائياً عند مستوى 1%، وهو ما يؤكد علاقة التكامل المشترك التي تم إثباتها باستخدام اختبار الحدود، بالإضافة إلى أنه مؤشر لجودة النموذج وموثوقية النتائج المتحصل عليها، ويمثل هذا المعامل سرعة تصحيح الإختلال أو عدم التوازن الذي قد يحدث في الإقتصاد في الزمن القصير ليعود إلى التوازن في الزمن الطويل، وبمعنى أخر أنه في حالة حدوث إختلال أو عدم توازن فإن سرعة تصحيح الإختلالات تتم بمعدل 62% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعودة إلى التوازن في كل فترة زمنية (سنوياً)، بإعتبار أن البيانات التي تعتمد عليها هذه الدراسة هي بيانات سنوية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

كما تُظهر **النتائج** أن كل المتغيرات المفسرة أو المستقلة ذات تأثير معنوي احصائياً على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل حيث كانت الصادرات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف ذات تأثير طردي على النمو الإقتصادي عند مستوى معنوية 1% و 1% و 10% على التوالي. أما الواردات وجودة المؤسسات فقد كانت ذات تأثير عكسي عند مستوى معنوية 5% و 1% على التوالي.

وبالنظر إلى النتائج التي تخص الأجل القصير في الجدول (9)، نجد أن أثر كلاً من الصادرات واستقرار سعر الصرف والواردات حملت نفس التأثير على النمو الإقتصادي في الأجل القصير كما كانت في الأجل الطويل، حيث يظهر أن أثر الصادرات واستقرار سعر الصرف كانت ذات تأثير طردي عند مستوي معنوية 1%، أما الواردات فكان تأثيرها عكسي على النمو الإقتصادي عند مستوى معنوية 5%. وعلى العكس من ذالك فإن متغير عدد السكان وجودة المؤسسات لم تحمل أي تأثير على النمو الإقتصادي في الزمن القصير عما كانت عليه في الأجل الطويل نظراً لأن معاملات هذه المتغيرات لم تكن ذات معنوية احصائية في نتائج الأجل القصير.

جدول (9): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ARDL Error Correction Model ((1,0,1,1,0,1)

اسم المتغير	رمز المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
معامل تصحيح الخطأ	COINTEQ	-0.6224	0.0904	-6.8851	0.0000
الأجل الطويل					
الصادرات	lnEX	0.3532	0.1079	3.2736	0.0036
الواردات	lnIM(-1)	-0.3102	0.1163	-2.6681	0.0144
عدد السكان	lnPOP(-1)	0.4975	0.1436	3.4636	0.0023
استقرار سعر الصرف	EXS	0.0208	0.0103	2.0243	0.0558
جودة المؤسسات	IQ (-1)	-0.1041	0.0305	-3.4100	0.0026
الأجل القصير					
الصادرات	D(lnEX)	0.5210	0.0642	8.1144	0.0000
الواردات	D(lnIM)	-0.3102	0.1336	-2.3225	0.0303
عدد السكان	D(lnPOP)	1.2024	1.8133	0.6631	0.5145

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

استقرار سعر الصرف	D(EXS)	0.0747	0.0232	3.2276	0.0030
جودة المؤسسات	D(IQ (−1))	0.0329	0.0608	0.5406	0.5944

بشكل عام تأتي **نتائج** هذه الدراسة متناسقة مع مجموعة من نتائج الدراسات السابقة فيما يخص تأثير المتغيرات التي تم دراسة أثرها على النمو الإقتصادي، فمثلاً كانت **النتائج** الخاصة بالعلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الإقتصادي متناسقة مع **النتائج** المتحصل عليها في دراسة أبوبكر دلعاب (2018) وسعاد عريقيب (2018)، ولم تتفق مع نتائج دراسة سهام علي (2013) التي لم تثبت وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والنمو الإقتصادي.

أما فيما يخص العلاقة الطردية التي وُجدت بين عدد السكان والنمو الإقتصادي، فبالرغم من أن هذه **النتيجة** جاءت معنوية احصائياً في الأجل الطويل فقط دون الأجل القصير دلالة على أن نمو السكان في ذاته يحتاج إلي فترة طويلة من الزمن للنمو، فإن نتائج هذه الدراسة كانت تتفق تماماً مع نتائج دراسة سعاد عريقيب (2018) ودراسة فضيلة ملوحو وعلي مكيد (2020) في الجزائر ودراسة فاطمة بن زيدان (2018) لمجموعة دول في شمال أفريقيا، وتختلف مع نتائج دراسة محمد الغول (2018) التي لم تجد أثراً للعلاقة بين السكان والنمو الإقتصادي في ليبيا بالرغم من وجود علاقة تكاملية بينهما.

وبالنسبة للعلاقة العكسية التي ظهرت بين الواردات والنمو الإقتصادي فقد كانت النتائج تختلف مع نتائج دراسة سهام علي (2013) التي أظهرت أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين الصادرات والواردات والنمو الإقتصادي.

وتأكيداً على الدور الفعال للسياسية النقدية في النمو الأقتصادي، أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر إيجابي يعكس علاقة طردية بين استقرار سعر الصرف والنمو الإقتصادي، حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة مصباح زروخي (2017) في الجزائر التي أكدت على أهمية سعر الصرف في النمو الإقتصادي، والكثير من الدراسات التي لم يتسع المجال لطرحها.

وفيما يخص العلاقة العكسية المثبتة في **نتائج** هذه الدراسة بين جودة المؤسسات والنمو الإقتصادي في الأجل الطويل فإن هذه النتيجة تتطابق مع نتائج دراسة فاطمة بن زيدان

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

(2018) التي أثبتت هذه العلاقة في مجموعة دول من شمال أفريقيا باستخدام الألواح التجميعية للبيانات(Panel Data) لدول مصر تونس والجزائر والمغرب، إلا أن هذه النتائج تأتي عكس النظريات المفسرة لدور جودة المؤسسات في النمو الإقتصادي، وكذالك نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة والتي تؤكد على دور جودة المؤسسات ذا تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي ((Abubakar (2020), Salman et al. (2019)), Valeriani and Peluso (2011). إن نتيجة الأثر العكسي لجودة المؤسسات على النمو الإقتصادي الظاهرة في هذه الدراسة لا يمكن تفسيرها إلا بسوء وانخفاض جودة المؤسسات وإنتشار الفساد والبيروقراطية وانخفاض كفاءة أداء مؤسسات الدولة وبطء وعدم جدوى الإصلاحات التي تتخذها الحكومات من أجل إصلاح المؤسسات ورفع كفاءتها مما أثر سلباً على النمو الإقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوع محددات النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1984 إلى 2020، حيث استخدمت المنهج الكمي عن طريق نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لتقدير وتحليل العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي الذي أُستخدم للإستدلال على النمو الإقتصادي، وخمس متغيرات تفسيرية مستقلة تتمثل في الصادرات والواردات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف وجودة المؤسسات كأحد المحددات غير التقليدية للنمو الإقتصادي.

بشكل عام كان التساؤل المطروح في هذه الدراسة حول أهم المحددات وطبيعة تأثيرها على النمو الإقتصادي في ليبيا، حيث أظهرت **النتائج** وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وكانت كل المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي في الأجل الطويل بتأثير طردي من الصادرات وعدد السكان واستقرار سعر الصرف على النمو الإقتصادي، وتأثير عكسي من الواردات وجودة المؤسسات على النمو الإقتصادي. إلاً أن أثر بعض هذه المتغيرات لم يكن ذو معنوية احصائية في الأجل القصير، فكان أثر عدد السكان وجودة المؤسسات غير معنوي احصائياً في الزمن القصير، وذالك لطبيعة هذه المتغيرات واحتياجها لوقت أطول للنمو عبر الزمن لترك أثر فعال على المتغير التابع. أما

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

الأثر العكسي الذي ظهر في **نتائج** الأجل الطويل لمتغير جودة المؤسسات على النمو الإقتصادي، فقد كان على عكس نتائج الدراسات السابقة والنظريات المقدمة لهذا المتغير وذالك لضعف أداء وعدم كفاءة جودة المؤسسات في الإقتصاد الليبي.

إن **نتائج** هذه الدراسة تشير إلى ضرورة الإهتمام بدراسة وتحليل أثر محددات النمو الإقتصادي غير التقليدية في ليبيا مثل جودة المؤسسات والإستقرار الإقتصادي والسياسي والفساد والبيروقراطية والأداء البيئي والإنفتاح والحرية الإقتصادية والتدريب والتطوير والكفاءة الإنتاجية وأساليب الإدارة وتكلفة وحدة العمل، والتي تعتبر من أهم محددات النمو الإقتصادي المدروسة مؤخراً في اقتصادات الدول المتقدمة.

كما إن النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة تضع أمام القائمين على السياسات الإقتصادية في البلاد مجموعة من محددات النمو الإقتصادي الفعالة التي يجب الإهتمام بها والعمل على استدامتها وتحسينها لضمان الحصول على تأثيرها الإيجابي وتحنب تأثيرها العكسي على النمو الإقتصادي في ليبيا.

وفي ضوء هذه النتائج المتحصل عليها تبرز أهمية العمل علي تحقيق **التوصيات** الأتية:

- تقليل درجة انكشاف الإقتصاد الوطني عن طريق تحفيز الإنتاج المحلي وخلق تنوع في القاعدة الإنتاجية للتقليل من الواردات الإستهلاكية وتشجيع الإنتاج والتصدير من القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي يتميز بها الاقتصاد الليبي بعيد عن قطاع النفط.
- العمل على تنويع مصادر دخل الدولة وتقليل الإعتماد على إنتاج النفط الخام كمصدر دخل رئيسي وحيد للدولة، لتحقيق الإستقرار والإستدامة المالية للدولة، والبعد بالإقتصاد الوطني عن التقلبات المالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية أو التقلبات الناتجة عن الإغلاقات المتتالية لإنتاج النفط التي أثرت سلباً علي الإستقرار المالي والإقتصادي للدولة.
- العمل على استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية للتقليل من أثار تقلبات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

- العمل على اصلاح والرفع من جودة مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والخدمية والقضاء علي البيروقراطية والفساد وتحقيق الاستقرار المؤسسي الداعم للنمو والإستقرار الإقتصادي.

المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. أبوبكر خليفة دلعاب: محددات النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، (2018).
2. بشير بلق: تأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، (2021)
3. حسين فرج الحويج: الاستثمار في راس المال البشري والنمو الاقتصادي في ليبيا– هل يؤدي استخدام النماذج اللاخطية لتحسين نتائج القياس؟، مجلة آفاق اقتصادية، (2019).
4. سعاد عبدالسلام عريقيب: دور الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة 1962 – 2015، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد زليتن، (2018).
5. سهام يوسف علي وعبدالله ابراهيم نورالدين: أثر التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة آفاق اقتصادية،(2017).
6. سهام يوسف علي: العلاقة السببية والتكاملية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في ليبيا، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، (2013).
7. شيهات وهيبة: النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والأفاق: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2019. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (2022).
8. صالح عمار الطويل: تقييم دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2013. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، (2018).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

9. فاطمة الزهراء بن زيدان: محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل (1990– 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، (2018).
10. فضيلة ملوح و على مكيد: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2018، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي. 17 عدد خاص، (2020).
11. محمد أبولمشة الغول: النمو السكاني وأثره على الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية (2018).
12. مصباح زروخي: محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، (2017).
13. مهند السلمان و أحمد البكر: دراسة وصفية فبراير 2016 إعداد مؤسسة النقد العربي السعودي مفهوم الناتج المحلي اإلجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودية، (2016).
14. يوسف يخلف مسعود و سامي عمر ساسي:أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية للفترة 1996 – 2016،مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، (2017).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Abubakar, S. (2020). Institutional quality and economic growth: Evidence from Nigeria. *African Journal of Economic Review*, 8(1), 48-64.
2. Butkiewicz, J. L., & Yanikkaya, H. (2006). Institutional quality and economic growth: Maintenance of the rule of law or democratic institutions, or both?.*Economic Modelling*, 23(4), 648-661.
3. Carrion-i-Silvestre, J. L., Kim, D., & Perron, P. (2009). GLS-based unit root tests with multiple structural breaks under both the null and the alternative hypotheses. *Econometric theory*, *25*(6), 1754-1792.
4. Elsalih, O., Sertoglu, K., & Besim, M. (2020).Performance, comparative advantage of crude oil and the role of institutional quality. *Environmental science and pollution research*, *27*, 3489-3496.
5. Elsalih, O., Sertoglu, K., & Besim, M. (2021). Comparative advantage of crude oil production: evidence

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

from 28 oil-producing countries. *The Journal of International Trade & Economic Development*, *30*(2), 275-294

6. Gokmenoglu, K. K., Taspinar, N., & Rahman, M. M. (2021). Military expenditure, financial development and environmental degradation in Turkey: a comparison of CO2 emissions and ecological footprint. *International Journal of Finance & Economics*, *26*(1), 986-997.
7. Perron, P. (1989). The great crash, the oil price shock, and the unit roothypothesis. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 1361-1401.
8. Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1998).An autoregressive distributed-lag modelingapproach to cointegration analysis.*Econometric Society Monographs*, 31, 371-413.
9. Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith. 2001. Bounds Testing Approaches to the Analyses of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics* 16: 289–326.
10. Salman, M., Long, X., Dauda, L., & Mensah, C. N. (2019). The impact of institutional quality on economic growth and carbon emissions: Evidence from Indonesia, South Korea and Thailand. *Journal of Cleaner Production*, 241, 118331.
11. Usman, O., Elsalih, O., & Koshadh, O. (2020). Environmental performance and tourism development in EU-28 Countries: the role of institutional quality. *Current Issues in Tourism*, *23*(17), 2103-2108.
12. Valeriani, E., & Peluso, S. (2011). The impact of institutional quality on economic growth and development: An empirical study. *Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology*, 1(6), 1-25.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع